حضر اللقاء الموسع لقيادات (المؤتمر) الشعبي وأحزاب التحالف الوطني بصنعاء .. الراعي :

الديمقراطية هي الضمانة الأساسية لحماية حرية التعبير والحريات العامة

الانتخابات خيار الشعب الوحيد ووسيلته للتداول السلمي للسلطة

جانب من الحضور

الراعي في كلمته أمام قيادات المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف الوطني بصنعاء

صنعاء / سبأ:

حضر رئيس مجلس النواب الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام يحيى علي الراعي أمس اللقاء التنظيمي الموسع للقيادات التنظيمية والتنفيذية للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بمحافظة صنعاء.

وفي اللقاء ألقى رئيس مجلس النواب كلمة نقل في مستهلها تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومباركته لهذا اللقاء الذي يسهم في ترسيخ العملية الديمقراطية في بلادنا.

وأكد رئيس مجلس النواب ان الديمقراطية هي الضمانة الأساسية لحماية حرية التعبير والحريات العامة..داعياً جماهير الشعب الى المشاركة الواعية باعتبار الانتخابات خيار الشعب الوحيد الذي لا رجعة عنه ووسيلة الشعب وكافة القوى السياسية الوحيدة للتداول السلمي للسلطة.

وقال" لا يمكن ان تمر محاولات مروجي الفساد السياسي الرامية إلى تعطيل الانتخابات وإيصال البلاد الى فراغ دستوري في مؤسساته واستحقاقاته التي اكتسبها خلال الفترة الماضية من عمر الثورة والجمهورية والوحدة".

وأضاف" ستمضي القافلة بإرادة الشعب وهمة قائد المسيرة فخامة رئيس الجمهورية الذي يمثل صمام أمان الوحدة والمنجزات الدستورية ومعه كل الخيرين من أبناء شعبنا العظيم الذي ناضل وكافح وصولا إلى تحقيق هذه الأهداف النبيلة والمنجزات العظيمة التي توجت بقيام الوحدة وإعلان التعددية السياسية والحزبية وحرية التعبير التي كفلها دستور الجمهورية اليمنية وصان هذه الحقوق التي يجب ان ندافع عنها".

من جانبه أشار رئيس الهيئة التنفيذية محافظ صنعاء نعمان احمد دويد إلى أن هذا اللقاء ينعقد بعد أن عاش الوطن أفراحه باعياد الثورة اليمنية المباركة سبتمبر وأكتوبر والـ 30 من نوفمبر التي شهدت خلالها محافظة صنعاء افتتاح ووضع الحجر الأساس لـ 397 مشروعا خدميا وتنمويا .

وأكد أن حرص قائد المسيرة رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح على الحفاظ على مبدأ الوفاق والتسامح والتصالح وألا يخرج أحد من سرب الشرعية والديمقراطية أعطى الوقت اللازم للحوار مع أحزاب المشترك تجسيدا للتجربة الديمقراطية، إلا أن صوت العقل غاب لدى تلك الأحزاب ورأى الحكماء استبدل حينما وقعوا في فخ استبدال شرعية الأحزاب بكيانات لا شرعية لها.

ودعا إلى السير قدما في انجاز الانتخابات في موعدها المحدد في الـ27 من ابريل 2011م من قبل الجميع بمن فيهم منتسبو أحزاب اللقاء المشترك الذين سيصححون ما أفسده غيرهم وان يواصلوا مسيرة المنافسة لأنهم من عاش مولد التجربة وهم من تذوق لحظات النجاح بعد حرمان طويل.

وجدد دويد تأكيد أبناء محافظة صنعاء العهد لله ولقائد المسيرة بأنهم سيضلون حماة لوطن الثاني والعشرين من مايو وثوابته.

من جهته أشار رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة محمد يحيى الحاوري إلى التنازلات التي قدمها المؤتمر من اجل إنجاح الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك إلا أنها سعت إلى جر البلاد إلى فراغ دستوري وبث الفوضى والتحالف مع القوى الخارجة على النظام والقانون من خلال رفضها كل المبادرات والأفكار المقدمة من المؤتمر .

وأكد الحاوري أن على الجميع الالتزام بالدستور باعتباره الإطار الناظم لمجريات الحياة السياسية والحزبية وقواعد الممارسة الديمقراطية وعلاقات الأحزاب بعضها ببعض سواء كانت في السلطة او المعارضة وان تحترم الاستحقاقات الدستورية التي تشكل التزاما للشعب وحقا من حقوقه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتحول إلى أداة أو وسيلة للمساومة أو الابتزاز، ويجب أن تجرى الانتخابات في موعدها الدستوري المحدد.

وألقيت كلمة أحزاب التحالف الوطني من قبل عبد القادر سلام الذي أكد فيها ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد لان العملية الديمقراطية حق لجميع اليمنيين وانه لا يجب الخضوع لأي ابتزاز سياسي أو موافقة أو حوار غير مجد لان التمديد الأول كلف البلاد أكثر من سبعة مليارات ريال.

فيما أشارت كلمة المرأة التي القتها رئيسة القطاع النسوي بالمحافظة جميلة محمد النجار إلى الدور الذي تلعبه المرأة في بناء الوطن وإسهاماتها الواضحة في بناء المجتمع.. مشيدة بما يوليه فخامة رئيس الجمهورية من اهتمام بالمرأة وحرصه الدائم على الوقوف معها ومناصرتها وتبوئها للمناصب العليا في أجهزة الدولة المختلفة.

كما ألقى رئيس اتحاد شباب اليمن بالمحافظة مجاهد السماوي كلمة الشباب أشار فيها إلى ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري.

وألقيت في اللقاء قصيدة للشاعر أمين أبو حيدر نالت إعجاب واستحسان الحاضرين.

حضر اللقاء وزير الكهرباء والطاقة المهندس عوض السقطري ووزير الأوقاف والإرشاد حمود الهتار وعدد من المسؤولين وأعضاء مجلسي النواب والشورى.

مروجو الفساد السياسي لا يمكن أن يعطلوا الانتخابات ويوصلوا البلاد إلى فراغ دستوري

دويد : أبناء صنعاء يجددون العهد بأنهم سيظلون حماة لوطن 22 مايو

مجلس النواب يستمع إلى تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2011م

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير عبدالله الأحمر إلى تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للسلطة المركزية والسلطة المحلية والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية للعام المالي 2011م .

وقد أكد التقرير أهمية أن تتضمن البيانات المالية لمشاريع الموازنات العامة التي تقدمها الحكومة رؤية واضحة ومحددة للملامح والخطوط العامة والرئيسية لمجمل الجهود التي سيتم اتخاذها خلال سنة تنفيذ الموازنة في الجوانب المختلفة، الاقتصادية ، والاجتماعية والإدارية، وان تستند تلك الرؤية إلى مرتكزات محددة وواضحة المعالم، بحيث تعكس مجمل السياسات والإجراءات وطبيعة الأهداف التي تسعى مشاريع الموازنات العامة إلى تحقيقها وكذا عرض وتحديد الآليات التنفيذية والخطوات العملية لتحقيقها بما يؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد المحددة والمتاحة للتنمية وتحقيق الأهداف المتوخاة من مشاريع الموازنات العامة.

وأشار التقرير إلى أن أهمية الموازنة تتزايد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه فيها البلدان تقلبات اقتصادية من كساد أو رواج ونمو وتراجع، ففي فترات الكساد والركود تلعب الموازنة العامة الدور المهم في تحفيز الطلب الكلي وزيادة النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب والعكس في حالة الرواج الاقتصادي والتضخم حيث تعمل الدولة على ضبط الطلب الكلي والإنفاق العام، ومن ثم السيطرة على ارتفاع الأسعار.

وبين التقرير ان الموازنة العامة تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاجتماعية وتقليل التفاوت في الدخول والثروات ومحاربة الفقر والبطالة بما يكفل تحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة للعملية التنموية بجوانبها الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية والبيئية.

وأكد التقرير أهمية ايلاء مشكلة البطالة الأولوية في الاهتمام والمعالجة، واتخاذ كافة السبل التي تسهم في التخفيف من هذه المشكلة، وحصول الشباب على فرص عمل.

وأشار التقرير إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية والحد من الإجراءات الروتينية المتعلقة بإنزال مناقصاتها والبت فيها والوقوف أمام الأسباب الحقيقية لتعثر وتوقف أي منها ومعالجتها والالتزام بالبرامج الزمنية المحددة للانتهاء من تنفيذها ووضع آليات وبرامج وضوابط دقيقة وصارمة تكفل حسن التوظيف والاستخدام للمبالغ المرصودة في موازنة المؤسسة العامة للكهرباء وبرنامجها الاستثماري للعام المالي 2011م لتنفيذ المشاريع الهادفة لتعزيز القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية وسرعة البت في إجراء المناقصات وتحليل العروض المتعلقة بتنفيذ المحطات الغازية المستهدفة مأرب (2) ومعبر (1) دون تأخير.

وأورد التقرير أن الموازنات العامة تمثل في الاقتصاديات المعاصرة الأداة التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف المجتمع وطموحاته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع ومعيشتهم انطلاقا من دورها وتأثيرها الكبير في النمو الاقتصادي وتحريك الطلب الفعال وحفز النشاط الإنتاجي والاستثماري والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بحيث تكون أرقام الموازنة ومؤشراتها ترجمة حقيقية لطموحات المجتمع وتطلعاته في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في اطار خطط وبرامج التنمية وانه من الأهمية بمكان أن تفضي مجمل السياسات والإجراءات التي سيتم تنفيذها في إطار الموازنة وكذا ما يتم رصده من مخصصات واعتمادات مالية لمختلف بنود الموازنة لتحقيق أهداف الموازنة وخطط وبرامج التنمية بالإضافة الى تهيئة الظروف والبيئة المناسبة لدعم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتوفير الظروف والعوامل الملائمة المحفزة لزيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري للدفع بعملية النمو الاقتصادي والتنموي.

وخلصت اللجنة في تقريرها إلى أهمية وضرورة الاستمرار في إقامة المشاريع الاستثمارية باعتبارها أساساً للبنية التحتية ولمواكبة متطلبات التنمية والقيام بدورها في الإسهام في مجال التنمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها في تشغيل الأيادي العاملة للحد من البطالة والفقر وإيجاد البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في اليمن.

وأرجأ المجلس استعراضه لهذا التقرير إلى جلسة قادمة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي ووزير شئون مجلسي النواب والشورى احمد محمد الكحلاني ونائب وزير المالية احمد عبدالله الفضلي ومحافظ البنك المركزي محمد عوض بن همام ورئيس مصلحة الضرائب احمد احمد غالب ورئيس مصلحة الجمارك محمد زمام.

تقرير اللجنة تضمن التأكيد على:

أهمية الرؤية الواضحة والمحددة الملامح لمشاريع الموازنات العامة التي تقدمها الحكومة

إيلاء مشكلة البطالة الأولوية في الاهتمام والمعالجة للتخفيف منها

الإسراع في تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية

الاستمرار في إقامة المشاريع الاستثمارية لمواكبة متطلبات التنمية

إعلان